ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Waleed Zaher Najim Al-Dulaimi

General Directorate of Anbar Education

Email:
wlieedth@gmail.com
07815407445

Keywords:

connection, separation, grammatical, semantic

Article info

Article history:

Received 10.JUNE.2023

Accepted 5.JUL.2023

Published 20.NOV.2023

The Current Sentence between the Connection and the Separation, a Semantic Grammatical Study in the Holy Quran

A B S T R A C T

This research aims to study the current sentence within the grammatical structures and the locations of the sentence in connection and separation, and to know the link that connects it with others, and the conditions of the waw in the sentences whether they are present or not, leading to mentioning the places in which the two things are equal, the presence of the waw or its absence, and the effect of that on the structure of the sentence grammatically and semantically. In addition to clarifying the meaning of waw al-hal and the secret of linking it to sentences without predicate sentences, and all those restrictions and provisions that govern the formal, synthetic structure of the current sentence, its outcome is the systems of speech and its connection to each other, which was expressed by Abdul-Qaher al-Jurjani when he stated that the systems are the envisioning of the meanings of grammar, and the researcher has chosen the verses of the Holy Qur'an, to be the field of study, due to the diversity of expression methods in it and the many forms of the current sentence, in addition to citing Arabic poetry.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol53.Iss1.3624

الجملة الحالية بين الوصل والفصل دراسة نحوية دلالية في القرآن الكريم

م.د. وليد ظاهر نجم الدليمي

المديرية العامة لتربية الأنبار

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الجملة الحالية داخل التراكيب النحوية ومواقع الجملة وصلاً وفصلًا، ومعرفة الرابط الذي يربطها بصاحبها، وأحوال الواو في الجمل وجودًا وعدماً، وصولاً إلى ذكر المواضع التي يتساوى فيه الأمران، وجود الواو وعدمه، وما لذلك من أثر على تركيب الجملة نحوياً ودلالياً. فضلًا عن بيان معنى واو الحال وسرّ ربطها بالجمل دون الجمل الخبرية، وكل تلك القيود والأحكام التي تحكم البنية الشكلية التركيبية للجملة الحالية مآله إلى نظم الكلام وارتباط بعضه ببعض، وهو ما عبر عنه عبد القاهر الجرجاني حيث ذكر أنّ النظم هو توخي معاني النحو، وقد اخترت

آيات القرآن الكريم، لتكون ميدان الدراسة، وذلك لتنوع أساليب التعبير فيه وتعدد صور الجملة الحالية كثيراً، فضلاً عن الاستشهاد بالشعر العربي.

الكلمات المفتاحية: (الوصل ، الفصل ، نحوية ، دلالية).

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فهذه قطرة نغرفها من بحر، مصبوغة بصبغة القرآن الذي أبهر ذوي العقول والأذهان، فيه ما فيه من الدلائل والبرهان، إنّه المعين الدائم الذي لا ينضب، قال تعالى: ﴿ قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ﴾ {الكهف:١٠٩}.

لذا كان لي الشرف كل الشرف أن يكون عملي في معانيه ونظمه الذي يعجز عنه البلغاء والفصحاء والأدباء، وذلك من خلال اختياري نماذجَ من آياته تبرهن على كلام النحاة والبلاغين ممن تحدثوا عن جملة الحال، فضلاً عن تأثير المعاني على واو الحال وجودًا وعدمًا.

وما إن وقع اختياري على هذا الموضوع بعد أن هداني الله إليه، شمرت عن ساعد الجد، وعزمت على تتبع ما يتعلق به في أمّات الكتب النحوية والبلاغية، والتفاسير وغيرها ممّا له علاقة بالموضوع، متَّبعًا المنهج الوصفي التحليلي لبيان الدقائق المعنوية في البنية الشكلية للجملة الحالية. وبعد الجمع والاستقصاء والدراسة تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث وهي:

(المبحث الأوّل)

الجملة الحالية: ويتضمّن المبحث دراسة الجملة الحالية من خلال:

تعريفها – جواز مجيئها حالاً – صيغها – شروطها.

قبل أن نبدأ الحديث عن الجملة الحالية، سنعرف بالحال، ونتحدّث عنه إجمالاً.

الحال لغة: هو ما كان عليه الإنسان من خير، أو شرّ، يذكر ويؤنث، والجمع أحوال وأحوِلة (ابن منظور: ١٨٤/١١ (حول).

اصطلاحا :"الوصف الفضلة، المنتصب، للدلالة على هيئة نحو: فردًا أذهب" (الأشموني، ١٩٩٨: ٣/٢).

والأكثر في الحال أن تكون منتقلة، مشتقة، أي: ألّا تكون ملازمة للمتصف، نحو: "جاء زيداً راكباً"، فراكباً وصفٌ منتقل؛ فقد يجيءُ ماشياً، أو على غير ذلك (الأزهري ٢٠٠٠: ٥٧٢/١).

وقد تجيء غير منتقلة. وقد تأتي جامدة غير مشتقة منها: إن دلّت على سعرٍ، نحو:، بِعْهُ مُدًّا بدرهم،. والغالب فيها أن تأتي مشتقة.

ولا تكون الحال إلا نكرة عند جمهور النحويين. وما ورد ما ظاهره معرفة؛ فإنه مؤوّل بالنكرة كقولهم:" جاءوا الجماء الغفير"، والتقدير: جاءوا جميعاً وغير ذلك (ابن عقيل، ١٩٧٤: ٢٤٣/٢–٢٥٠).

المطلب الأول: التعريف بجملة الحال

وهي من الجمل التي لها محلّ من الإعراب ومحلّها النصب (ابن هشام: ٦٣/٢)، وإذا كان الحال يصح الاستغناء عنه فالجملة الحالية ربّما لا يصحّ الاستغناء عنها من حيث الحكم في مواضع، نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ (النساء: ٤٣).

فلو قيل: "لا تقربوا الصلاة"، من غير جملة الحال لَما صحّ ذلك القول في القرآن خاصّة؛ إذ كيف يصحّ أن نُنهى عن الصلاة، ونحن مأمورون بها ؟

وأما قوله تعالى:﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ﴾(الأنبياء: ٢) فجملة "استمعوه" في موضع نصب حال من مفعول "يأتيهم"، أو من فاعله وجملة "وهم يلعبون" حال من فاعل استمعوه فالحالان متداخلتان.

والأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد، وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصفة ولا بدّ فيها من رابط، وهو في الحالية: إمّا ضمير، نحو: جاء زيدٌ يدُه على رأسه، أو واو، وتسمّى واو الحال، و واوَ الابتداء، ومنهم من سمّاها واو الوقت وسيأتي بيان هذا لاحقاً. وعلامتها صحة وقوع "إذ" موقعها، نحو: "جاء زيدٌ وعمر قائم" التقدير: "إذ عمرو قائم"، أو الضمير والواو معًا، نحو: "جاء زيدٌ وهو ناوٍ رحلة " (ابن يعيش ٢٠٠١: ٢٦/٢، وابن عقيل: ٢/ ٣٧٨). من ذلك نفهم أنّ جملة الحال تقع موقع المفرد بمعنى إذا قلنا: "جاء زيد يضحك"، فجملة "يضحك" واقعة موقع "ضاحكًا" فهي بالمعنى مثل: "جاء زيد ضاحكاً"؛ فلذلك صحّ مجيئها جملة.

"وكل ما صحّ من الجمل أن يكون خبراً لمبتدأ، أو صلة لموصول، أوصفة صح أن تقع حالاً" (ابن كيكلدي،١٩٩٠: ١٥٥).

وقد شاع في كتب النحو أنّ الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات صفات، ويقول المعربون ذلك على سبيل التقريب، لأنّه قد تقع الجملة بعد معرفة فتحتمل الصفة والحال، كقوله تعالى ﴿ كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢاۚ ﴾ (الجمعة: ٥)؛ فَإِن الْمُعَرّف الجنسي يقرب فِي الْمَعْنى من النكرَة فَيصح تَقْدِير {يحمل} حَالًا أَو وَصفاً، لأنّه ليس المراد به معينًا فهو في حكم النكرة، وكذلك تخصصت النكرة بالوصف (ابن هشام، ١٩٨٥: ٥٦٢)، كقوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا ذِكۡرٞ مُّبَارَكٌ أَنزَلۡنَٰهُ ﴾ (الأنبياء: ٥٠). وقد تقع جملة الحال بعد نكرة محضة غير مخصصة، كقوله تعالى: ﴿ أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ (البقرة: ٢٥٩)، فيجوز أن تكون جملة "وهي خاوية" حالًا، أو صفة لقرية (العكبريّ، ٢٠٨/١، وابن هشام: ٤٧٧).

المطلب الثاني: جواز مجيء الحال جملة

وقد بيّن الرضي سبب مجيء الحال جملة إذ قال: "أما جواز كون الحال جملة؛ فلأنّ مضمون الحال قيد لعاملها، ويصحّ أن يكون القيد مضمون الجملة، كما يكون مضمون المفرد" (الاسترابادي: ٨٦/٢).

بمعنى إذا قلنا: "جاء زيد راكباً" فإن الحال مقيدة بالمجيء الذي هو العامل، أي: إن الركوب الذي هو مضمون الحال مقيد بالمجيء الذي هو مضمون العامل وكذا الحال بالجملة، نحو قوله تعالى: ﴿ أَفَتَطۡمَعُونَ أَن يُؤۡمِنُواْ لَكُمۡ وَقَدۡ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۡ يَسۡمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعۡدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴾ (البقرة: ٧٦).

فقد جاء في "البحر المحيط": "والواو في قوله: "وقد كانَ فريق"، وفي قوله: "وهم يعلمون"، واو الحال. ويحتمل أن يكون العامل في الحال قوله:

سننهم ومتبعوهم في تضلِيلهم، فيكون الحال قيدًا في الطمع المستبعد، أَي: يستبعد الطمع فِي إيمان هؤلاء" أفتطمعون"؟ ويحتمل أن يكون: "أَن يؤمنوا". فعلى الأولِ يكون المعنى: أفيكون منكم طمع في إيمان اليهود؟ وأسلافهم من عادتهم تحريف كلام الله، وهم سالكو وصفتهم هذه. وعلى الثاني يَكون المعنى: استِبعاد الطمع في أَن يقع من هؤلاء إيمان، وقد كان أسلافهم على ما نصّ من تحريف كلام الله تعالى. فعلى هذا يكون الحال قيدًا في إيمانهم. وعلى كلا التقدِيرين، فكل منهما، أعني من: أفتطمعون، ومن يؤمنوا، مقيد بهذه الحال من حيث المعنى" (أبو حيان، ١٩٩٩: ١/٢٣٣).

ومنه قوله تعالى:﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ﴾(الأنبياء: ٢)فاللعب الذي هو مضمون جملة الحال قيد "للاستماع" الذي هو مضمون العامل أي: إن وقوع اللعب لم يكن إلّا بعد حصول الاستماع، فهو مقيد بالعامل لا يحصل إلا بوقت وقوعه.

المطلب الثالث: صيغ الجملة الحالية

لجملة الحال صور عديدة، فهي إما أن تأتي:

١- ابتدائية، كقوله تعالى: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِۖ وَقُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُسۡتَقَرّٞ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٖ ﴾ **(البقرة: ٣٦)**.

٢- أو مصدرة بـ(لا) التبرئة نحو قوله عز وجل:﴿ وَٱللَّهُ يَحۡكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكۡمِهِۦۚ وَهُوَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾ (الرعد:٤١).

٣- أو مصدرة بـ "ما"، كقول عنترة (العبسي: ٤١):

فرأيتُنا ما بيْنِنا من حاجزٍ إلا المِجنُّ وحدٌّ أبيضُ مقْصلُ

٤- أو مصدرة بـ(إنَّ)، مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾ (الفرقان: ٢٠)،

٥- أَو مصدرة بـ "كَأَنّ" نَحْو قوله تعالى:﴿ نَبَذَ فَرِيقٞ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمۡ كَأَنَّهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ (البقرة: ١٠١)، و "جَاءَ زيد وَكَأَنَّهُ أَسد".

٦- أَو بمضارع مُثبت عَارٍ من "قد" نَحْو قوله تعالى: ﴿ وَنَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾ (الأنعام: ١١٠).

٧- أَو مقرون بقد نَحْو قوله تعالى: ﴿ لِمَ تُؤۡذُونَنِي وَقَد تَّعۡلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡۖ ﴾ (الصف: ٥)

٨- أو منفي بـ "لا" نحو قوله تعالى:﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾ (المائدة: ٨٤).

٩- أو بـ "لم" نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ﴾(آل عمران: ١٧٤)،

١٠- أو بماضٍ تالٍ لـ" إلّا"، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾ (الحجر: ١١).

١١- أو تال لـ" أو" نحو: "لأضربنّه ذهبَ أو مكث ".

١٢- أو خالٍ منهما (ابن مالك: ٢/٢٧٥-٢٧٦، والسيوطي: ١/٤٤٩-٤٥٠)، نحو قوله تعالى: ﴿ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ ﴾ (النساء: ٩٠).

المطلب الرابع: شروط الجملة الحالية

أولاً: أن تكون جملة خبرية فلا تقع جملة الحال طلبية؛ وذلك لأنّ مقود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال، بمعنى أن قولنا: "جاءني زيدٌ راكباً"، أنّ المجيء، الذي هو مضمون العامل، واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال، ومن ثمَّ قيل: إنّ الحال تشبه الظرف معنى (الاسترابادي: ٢/٧٧).

وأما قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا تَخۡتَصِمُواْ لَدَيَّ وَقَدۡ قَدَّمۡتُ إِلَيۡكُم بِٱلۡوَعِيدِ﴾ (ق: ٢٨)، فإن قيل: "إنّ النهي في الآخرة وتقدمه الوعيد في الدنيا فاختلف الزمان، فكيف يصح جعلها حالية ؟ وتأويلها: هو أن المعنى: وقد صحّ أنّي قدمت إليكم وزمان الصحة وزمان النهي واحدة" (الخطيب: ٤/٨٧)، "هذا للخبرية وأما الإيقاعية نحو: بعتُ، وطلقتُ؛ فإنّ المتكلم بها لا ينظر أيضاً إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل مقصوده إيقاع مضمونها، وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع" (الإسترابادي: ٢/٧٧).

ثانياً: أن تكون خالية من دليل استقبال، السين، أو سوف، أو لن، فلا يصح أن نقول: جاءَ زيدٌ سيركب؛ لأنّ الاستقبال منافٍ للحال، وغلط من أعرب "سيهدين" من قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهۡدِينِ ﴾ (الصافات: ٩٩)، حالاً (الأشموني: ٢/٣٢).

ثالثاً: يجب أن تحتوي رابطاً، ضميراً، أو واواً

تحتاج الجملة حالاً إلى رابط يربطها بصاحب الحال؛ لئلّا يتوهم أنّها مستأنفة فيلزم الإتيانُ بما يُعلق الجملةَ الثانية بالجملة الأولى، لأنّ الحال لصاحبها كالخبر بالنسبة للمبتدأ، فالحال في المعنى خبر ثانٍ مسند إليه، ذلك لأنّ الحال في المعنى مخبرة عن صاحبها، وذلك كأن يقال: جاء زيدٌ راكبًا، لمخاطب يعلم بمجيء زيد، لكن يجهل الحال التي جاء بها، فيقال له: راكبًا، ومن هنا أشبه الحال الخبر، لكنها مسندة لبيان حال صاحبها أو لتأكيد مضمون جملة صاحب الحال (ابن عصفور،١/٣٢٧)، كقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ (البقرة: ٢)، فجملة "لا ريب فيه" جملة حالية مؤكدة لمضمون الجملة التي قبلها، ولهذا قال ابن يعيش: "إنّما استحقّت الحالُ أن تكون نكرةً، لأنّها في المعنى خبرٌ ثانٍ، ألا ترى أنّ قولك: "جاء زيدٌ راكبًا" قد تضمّنَ الإخبارَ بمَجيءِ زيد ورُكوبِه في حالِ مجيئه، وأصلُ الخبر أن يكون نكرةً، لأنّها مستفادةٌ" (ابن يعيش: ٢/١٧).

والربط يكون بأحد أمرين: "أما الواو، وأما ضمير يعود منها إلى ما قبلها، فمثال الواو: "جاء زيد والأمير راكب"، وقولنا: "والأمير راكب"، جملة في موضع الحال، ومثال الضمير: "أقبل محمد يدُه على رأسه"، فقوله: "يدُه على رأسه" جملة في موضع الحال" (ابن يعيش: ١/ ٣٩٥– ٣٩٦).

ولا شكّ في أنّ الأصل في الحال المنتقلة "أن تكون بغير الواو؛ لأنّ إعرابها ليس بتبع، وما ليس إعرابه بتبع لا يدخله الواو، وهذه الواو وإن كانت تسمى واو الحال فأصلها العطف، وأيضًا فإنّ الحال في المعنى حكم على ذي الحال كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ إلا أنّ الفرق بينه وبينها، أنّ الحكم بالخبر يحصل بالأصالة لا في ضمّ شيء آخر، والحكم بالحال إنما يحصل في ضم غيرها فإن قولك: "جاء زيد راكبًا"، محكوم به على زيد لكن لا بالأصالة بل بالتبعية بأن وصل بالمجيء وجعل قيداً له، بخلافه في قولنا: زيد راكبٌ، وأيضًا فالحال في الحقيقة وصف لذي الحال، فلا يدخلها الواو كالنعت إلا أنّه خولف هذا الأصل فيما إذا كانت جملة؛ لأنّها بالنظر إليها من حيث هي جملة مستقلة بالإفادة فتحتاج إلى ما يربطها بما جعلت حالًا عنه وكل واحد من الضمير والواو صالح للربط، والأصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت" (القزوينيّ: ٣/ ١٤٢–١٤٣).

وقرّر عبد القاهر الجرجانيّ أنّ القياس والأصل أن تقترن جملة الحال الاسمية بالواو، إذ قال: "فالجوابُ أنَّ القياسَ والأصلَ أن لا تجيءَ جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ حالاً إلاّ مع الواو. وأما الذي جاءَ من ذلك فسبيلُهُ سبيلُ الشيءِ يَخْرُج عن أصله وقياسِه والظاهِر فيه بضربٍ منَ التَّأويل ونوعٍ منَ التشبيه" (الجرجانيّ، ١٩٩٢م: ١٧١).

وقد وقع للزمخشري في كتابه (المفصل) كلام حكم عليه النحاة بالضعف، إذ قال: "والجملة تقع حالاً ... فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذّ من قولهم: "كلمته فوه إلى فيّ"، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة، وأما "لقيته عليه جبة وشي"، فمعناه: مستقرة عليه جبة وشي" (الزمخشري، ١٩٩٣م: ٩٢).

"يفهم من كلامه أن الاقتصار على الضمير في الجملة الاسمية دون الواو شاذ ونادر، ولا يعثر عليه إلا قليلاً لما أشار إليه بقوله: "وما عسى أن يعثر عليه بالندرة "، كأنه أراد بالشذوذ من جهة القياس وكل ذلك ليس بصحيح (ابن كيكلدي: ١/١٦١-١٦٢).

أما القياس فقد بيّنا أنّ الأصل الضمير وأن المعتبر إنّما هو الرابط بين الجملتين حتى تكون الثانية حالًا، والربط بالضمير أقوى منه في الواو، وأما الاستعمال فليس بنادر، فقد جاءت جملة الحال مصدرة بالضمير غير مقترنة بالواو، كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ (البقرة: ٣٦)، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ (البقرة: ٣٩)، فيحتمل أن تكون جملة (هُمْ فِيها خالِدُونَ) حالًا (أبو حيان: ١/٢٧٦)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴾(الأنبياء: ٩٨)، فيجوز أن تكون جملة "أنْتُم لها وارِدُونَ" حالًا من جهنّم (العكبريّ: ٢/٩٢٨)، وروى سيبويه "كلمته فوه إلى فيَّ، ورجع عَوْدُهُ إلى بَدئهِ" (سيبويه: ١/ ٣٩١، وابن كيكلدي:١/١٦١_١٦٢).

وقال ابن مالك في "شرح التسهيل": "إنّ إفراد الضمير أقْيَس من إفراد الواو؛ لأنّ إفراد الضمير وجد في الحال وشبهها وهما الخبر والنعت، وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلا في الحال، فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو" (ابن مالك: ٢/٢٨٠).

المبحث الثاني:

الكلام على واو الحال

وتسمّى أيضًا واو الابتداء، وهي التي تدخل على الجملة التي تقع حالًا، وكلّ ما صحّ من الجمل أن يكون خبراً لمبتدأ أو صلة لموصول أو صفة صحّ أن تقع حالاً. وفي هذا المبحث ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى واو الحال

إنّ واو الحال بمعنى (إذ)، عند سيبويه أي: للزمن الماضي، قال في الكتاب: "وأما قوله عزّ وجل: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ (آل عمران: ١٥٤)، فإنّما وجّهوه على أنّه يغشى طائفة منكم، وطائفة في هذه الحال، كأنّه قال: "إذْ طائفة في هذه الحال، فإنّما جعلها وقتاً، ولم يرد أن يجعلها واو عطف، إنّما هي واو الابتداء" (سيبويه: ١/٩٠).

وقد سمّاها بعضهم واو الوقت، قال ابن السراج: "وإذا ذكرت (إنّ) بعد واو الوقت كسرت؛ لأنّه موضع ابتداء، نحو قولك: "رأيته شابًا وإنّه يومئذٍ يفخر" (ابن السراج:١/٢٦٥). وبعضهم ذكر واو الحال، وواو الوقت على أنّهما واوان

مختلفتان، كما ذكر ابن منظور بقوله: "ومنها واوات الحال كقولك: أتيتُه والشمسُ طالعةٌ، أي: في حال طلوعها، قال تعالى: ﴿إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ (القلم: ٤٨).

ومنها واو الوقت كقولك: اعمل وأنت صحيح، أي: في وقت صحتك، والآن وأنت فارغ، فهذه واو الوقت وهي قريبة من واو الحال" (ابن منظور: ١٥/ ٤٨٩).

وذكر السيوطي كلامًا أوّلَ به كلام سيبويه عن معناه، إذ قال: "وقدّرها سيبويه والأقدمون بـ"إذ"، ولا يريدون أنّها بمعنى "إذ"، إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنّها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أنّ إذ كذلك" (السيوطي: ٢/ ٣٢٦).

وكلام السيوطي فيه نظر؛ إذ ظاهر كلام سيبويه أنها بمعنى إذ، ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنّ واو الحال تفيد الوقت كثيرًا، وهي بمعنى إذ الظرفية غالبًا، وإيضاح ذلك أنك تقول: "ما بالك تركض"؟ و "ما بالك راكضاً" فأنت تسأل عن سبب ركضه، وتقول: ما بالك وأنت تركض ؟، فأنت تسأله على شيء حدث له وهو يركض كأنك قلت: ما بالك حين تركض؟ ثم إنّ واو الحال ليست بمعنى "إذ" دائماً، بل هو الغالب كما ذكرنا، فقد تكون الجمة قبلها مستقبلة فتمتنع أن تكون بمعنى إذ؛ لأنّ إذ للمضي في الغالب، وذلك نحو: "سأجيئك والليل ساج"، أي: وقت الليل ساج فهي بمعنى وقت، وهذا الوقت قد يكون ماضيًا وقد يكون غيره بحسب الجملة" (السامرائيّ، ٢٠٠٣: ٢/٢٦٠– ٢٦٣).

المطلب الثاني: علة ربط الجملة الحالية بالواو دون الجملة الخبرية

ذكر الرضي علة ربط الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدأ، فإنه اكتفي فيها بالضمير؛ وذلك "لأنّ الحال يجيء فضلةً بعد تمام الكلام فاحتيج في الأكثر إلى فضل ربط فصُدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط، أعني الواو التي أصلها الجمع، لتؤذن من أول الأمر بأنّ الجملة لم تبقَ على الاستقلال.

وأما خبر المبتدأ، والصلة، والصفة، فإنّها لا تجيء بالواو؛ لأنّ بالخبر يتم الكلام، وبالصلة يتمّ جزء الكلام، والصفة لتبعيتها للموصوف لفظًا، وكونها لمعنى فيه معنى: كأنها من تمامه، فاكتفي في ثلاثتها بالضمير، بلى قد تصدر الصفة والخبر بالواو، إذا حصل لهما أدنى انفصال، وذلك بوقوعها بعد "إلا" نحو: "ما حسبتك إلا وأنت بخيل"، و "وما جاءني رجل إلا وهو فقير"، وأما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى أبداً مصدرة بالواو" (الإستراباديّ: ٢/ ٧٧).

المطلب الثالث: أَثَر الواو في تغيير أحكام الجمل

إنّ لواو الحال أثرًا في تغيير حكم الجملة وجودًا وعدمًا، وربّما لا تكون الجملة حالية إذا لم يؤتَ بالواو، ثمّ إنّ المعنى يختلف في موضع الوجوب عنه في موضع الامتناع، أي: امتناع المجيء بواو الحال، كما في الجملة المصدرة بفعل مضارع مثبت غير مقترن بقد، وقد يؤثر المعنى على وجود واو الحال وعدمه.

وقد أدرك عبد القاهر الجرجانيّ ذلك فقدّم لنا نظرية النظم: وهو توخي معاني النحو، ويكون ذلك بضم بعض الكلم ببعض وحسن تأليفه، فواو الحال يؤتى بها على وجه استئناف كلام جديد لصاحبها، كما لو قيل: "جاءني وغلامُه يسعى بين يديه"، فقد أثبت المجيء، ثم استأنَفَ خبراً، وابتدأ إثباتاً ثانياً لسعيِ الغلام بين يديه، ولمَّا كان المعنى على استئنافِ الإثباتِ، احْتِيجَ إلى ما يَربِطُ الجملةَ الثانيةَ بالأُولى، فجيءَ بالواو، ولهذا يقول الجرجاني مبينًا وظيفة واو الحال: "وتَسْميتُنا لها واو حال، لا يُخْرجها عن أنْ تكونَ مجْتَلَبةً لضَمِّ جملةٍ إلى جملةٍ" (الجرجانيّ، ١٩٩٢م: ٢١٤).

لذا سنختار من (القرآن الكريم) نماذجَ كي نعرف كيف يكون تأثير الواو عليها نحوياً ودلالياً.

ففي الحديث عن أصحاب الجنة وأصحاب النار في سورة الزمر قال تعالى: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا... وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ (الزمر: ٧١، ٧٣).

فإن قيل: لماذا قيل في أهل النار: "فتحت أبوابها، بغير الواو، وفي أهل الجنة قال: "وفتحت أبوابها" فجيء بالواو، فما الفرق ؟ .

"الواو واو الحال مجازه وقد فتحت أبوابها فأدخل الواو لبيان أنها كانت مفتحة قبل مجيئهم إليها، وحذف الواو في الآية الأولى لبيان أن أبواب جهنم كانت مغلقة قبل مجيئهم إليها، ووجه الحكمة في ذلك أن أهل الجنة إذا جاءوها ووجدوا أبوابها مفتحة حصل لهم السرور والفرح بذلك، وأهل النار إذا رأوها مغلقة كان ذلك نوعَ ذل وهوان لهم".(الخازن، ١٩٧٩م: ٨٥/٦، والرازي، ١٤٢٠هـ: ٢٧/ ٤٨٠، وأبو حيان: ٤٢٥/٧).

من ذلك يتبين لنا كيف أثرت الواو على المعنى في الجملتين، كما أنّ الأولى" فتحت أبوابها" كانت جواباً لـ (إذا) الشرطية، أما في الثانية فكانت جملة حالية بسبب دخول الواو ولم تكن جوابا للشرط (أبو حيان: ٤٢٥/٧)، إذاً كان تأثير الواو نحويًا ودلالياً.

أما قوله تعالى: ﴿ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٖ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيۡرٞ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُمۚ ﴾ (النمل: ٣٦). فقال فيها الزمخشري: "فإن قلت: ما الفرق بين قولك: "تمدني بمالٍ وأنا أغنى منك، وبين أن تقوله بالفاء؟

قلت: إذا قلته بالواو فقد جعلت مخاطبي عالما بزيادتي عليه في الغنى واليسار، وهو مع ذلك يمدني بالمال، وإذا قلته بالفاء فقد جعلته ممن خفيت عليه حالي، فأنا أخبر الساعة بما لا احتاج إلى إمداده ، كأني أقول له: أنكر عليه ما فعلت فإني غني عنه" (الزمخشري: ٣٦٦/٣).

وفي قوله تعالى: ﴿ بَلۡ عَجِبۡتَ وَيَسۡخَرُونَ ﴾ (الصافات : ١٢)، قيل: الواو واو الحال، أي: عجبت منهم في حال سخريتهم وقيل: تمَّ الكلام عند قوله: بل عجبت، ثم استأنف فقال: ويسخرون، أي مما جئت به إذا تلوته عليهم (القرطبي، ١٩٦٤: ١٥/ ٧١).

وجاء في الكشاف عن قوله تعالى:﴿ قَالُوٓاْ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلۡمُلۡكُ عَلَيۡنَا وَنَحۡنُ أَحَقُّ بِٱلۡمُلۡكِ مِنۡهُ وَلَمۡ يُؤۡتَ سَعَةٗ مِّنَ ٱلۡمَالِۚ ﴾ (البقرة: ٢٤٧)، قال الزمخشري: "ما الفرق بين الواوين في: ونحن أحق، ولم يؤت، قلت: الأولى للحال والثانية لعطف الجملة على الجملة الواقعة حالاً قد انتظمتا معاً في حكم واو الحال، والمعنى: كيف يمتلك علينا والحال أنّه لا يستحق التملك لوجود من هو أحق بالملك، وأنّه فقير ولا بدّ للملك من مال يعتضد به" (الزمخشري: ١/ ٢٩٢).

ثمّ إنّ واو الحال تكون واجبة في مواضع كما سيأتي، ففي قوله تعالى على لسان نبيه موسى عليه السلام: ﴿ وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ لِمَ تُؤۡذُونَنِي وَقَد تَّعۡلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡۖ ﴾ (الصف: ٥).

الواو واجبة في قوله: "وقد تعلمون" ؛ لأنّه لو قيل في غير القرآن:" قد تعلمون" بغير الواو لتغير المعنى فيكون حينئذ أنهم غير عالمين أنه رسول الله إليهم عندما آذوه، وهذا لا يصح، إضافة إلى ذلك أنهم بعد أذيتهم له سيعلمون أنه رسول الله إليهم، فوجود الواو دليل على علمهم بأنه رسول إليهم في حال أذيتهم له، إذاً لولا الواو لتغير المعنى .

أما قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ (الحجر: ٤)، فقد منعت واو الحال مع أداة الحصر "إلّا" أن تكون جملة: "لها كتاب معلوم" صفة لقرية، والجملة بغير الواو تحتمل الوصفية ولما لم تكن تحتمل الوصفية فبسبب وجود واو الحال (ابن هشام: ٩٦/٢).

ولم يرَ الزمخشري واحداً منهما، أي واو الحال و "إلا " مانعاً، فقد جاء في الكشاف قوله: " هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة ، كما تدخل على الواقعة حالًا عن المعرفة في نحو قولك: جاءني رجل ومعه آخر، ومررت بزيد وفي يده سيف، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾، وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على اتصافه أمر ثابت مستقر، وهذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا: "سبعة وثامنهم كلبهم "، قالوه عن ثبات وطمأنينة نفس ولم يرجموا بالظن كما غيرهم" (الزمخشري (١٩٨٦): ٧١٣/٢، ٧١٤).

"وكون الواو تدخل على الجملة الواقعة صفة دالة على لصوق الصفة بالموصوف وعلى ثبوت اتصاله بها شيء لا يعرفه النحويون، بل قرروا أنّه لا تعطف الصفة التي ليست بجملة على صفة أخرى إلا إذا اختلفت المعاني حتى يكون العطف دالاً على المغايرة ، وأما إذا لم يختلف فلا يجوز العطف ، هذا في الأسماء المفردة وأما الجمل التي تقع صفة فهي أبعد من أن يجوز ذلك فيها ... وأما قوله تعلى: ﴿ إِلَّا وَلَهَا ﴾ فالجملة حالية، ويكفي رداً لقول الزمخشري: إنا لا نعلم أحدًا من علماء النحو ذهب إلى ذلك" (أبو حيان: ١٦١/٧). وفي قوله تعالى: ﴿ وَيُرۡسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ وَهُمۡ يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ﴾ (الرعد: ١٣).

اختلف في واو "وهم يجادلون في الله" أهيَ للحال أم لغيره ؟ "قيل: واو الحال فيكون المعنى فيصيب بها من يشاء في حال جداله في الله، وقيل: إنّها واو الاستئناف فيكون المعنى: أنّه تعالى لمّا تممَ ذكر الدلائل قال بعد ذلك: وهم يجادلون في الله (الخازن: ٤/١١).

وكذلك خلاف في قوله تعالى: ﴿ وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَكُمۡ وَرَفَعۡنَا فَوۡقَكُمُ ٱلطُّورَ ﴾ (البقرة: ٦٣)، وذلك تبعا لاختلاف التفسير، فقيل: إنّ الواو في قوله: "ورفعنا فوقكم الطور" للعطف؛ "لأنّ أخذ الميثاق كان متقدمًا، فلما نقضوه بالامتناع من قبول الكتاب رفع عليهم الطور، هذا على تفسير ابن عباس، وأما على تفسير ابن مسلم: فإنها واو الحال، أي: إن أخذ الميثاق كان في حال رفع الطور فوقهم" (أبو حيان: ٣٩٣/١.).

ثمّ إنّ لواو الحال أثراً على" لو" عند دخولها عليها فجاءت "لو" في قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ﴾ (البقرة: ١٧٠)، تنبيها على أن ما بعدها لم يكن يناسب ما قبلها وليست شرطية. "فالهمزة للاستفهام المصحوب بالتوبيخ والإنكار والتعَجب من حالهم، وأما الواو بعد الهمزة، فقال الزمخشري: الواو للحال، ومعناه: أيتبعونهم، ولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئًا من الدين ولا يهتدون للصواب؟

وقال ابن عطية: الواو لعطف جملة كلام على جملة، لِأَنّ غاية الفساد في الِالتزام أَن يقولوا: نتبع آباءنا ولو كانوا لا يعقلون، فقرَروا على التِزام هذا، أَي هذه حَال آبائهم.

وظاهر قول الزمخشرِيّ أَنَّ الواو للحال، لأَنَّ واو الحال ليست للعطف. والجمع بينهما أَن هذه الجملة المصحوبة بِلو في مثل هذا السياق، هي جملة شرطية، وتجيء لو هنا تنبيهًا على أَن ما بعدها لم يكن يناسب ما قبلها، لكنها جاءت لاستِقصاء الأَحوَال التي يقع فيها الفعل، ولتدل على أن المراد بذلك وجود الفعل في كل حالٍ، حتى في هذه الحال التي لا تناسب الفعل...

والمعنى، والله أعلم، إنكار إتباع آبائِهم في كل حالٍ، حتى في الحالة التي لا تنَاسب أَن يتبعوا فيها، وهي تلبسهم بعدم العقل وعدمِ الهداية. ولذلك لا يجوز حَذف هذه الواو الدَاخلة على لو، إذا كانت تنبيهًا على أَنَّ ما بعدها لم يكن يناسب ما قبلهَا (أبو حيان: ٢/ ١٠٤).

وإذا أمعنّا النظر في آيات القران الكريم نجد كثيرًا منها قد احتملت الواو فيها أن تكون للحال نحو قوله تعالى: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ﴾ (البقرة: ٩)، فقيل إن جملة "وما يشعرون" معطوفة على (وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون) فلا موضع لها من الإعراب، ومفعول يشعرون محذوف تقديره: إطلاع الله نبيه على خداعهم وكذبهم ... ويحتمل أن يكون "وما يشعرون" جملة حالية تقديره: "وما يخدعون إلا أنفسهم غير شاعرين بذلك، لأنّهم لو شعروا أنَ خداعهم لله وللمؤمنين إنما هو خداع لأنفسهم لما خادعوا الله والمؤمنين" (أبو حيان: ٩٥/١).

وتأتي الحال مفردة فيكون المعنى مختلفا عنه فيما لو جاءت الحال جملة مع الواو، فالواو تؤثر في المعنى نظرا للزمان الذي حصل فيه الفعل، قال عزّ وجل على لسان نبيه سليمان عليه السلام: ﴿ٱرۡجِعۡ إِلَيۡهِمۡ فَلَنَأۡتِيَنَّهُمۡ بِجُنُودٖ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا وَلَنُخۡرِجَنَّهُم مِّنۡهَآ أَذِلَّةٗ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ﴾ (النمل: ٣٧). وقال في آية أخرى: ﴿ وَلَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدۡرٖ وَأَنتُمۡ أَذِلَّةٞ ﴾ (آل عمران: ١٢٣).

"فالأولى "أذلة" بدون واو؛ لأنّ الذل سيكون مقارناً، ولم يكونوا قبل ذلك أذلة، أما الثانية فمعناها: أنه نصرهم وهذه حالهم المستقرة، أي كانوا أذلة قبل النصر، أي: نصركم إذ كنتم أذلة أي: حين كنتم أذلة.

فالواو تكون لما قد استقر، ولذا لا تكون الجملة المسبوقة بالواو مقدرة أي مستقبلة قال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ﴾ (التوبة: ٦٨)، فـ "خالدين" حال مستقبلة، فالخلود يكون بعد الوعد، لا مقارناً له ولو قال: "وعدهم وهم خالدون" لكان المعنى أن الوعد حصل حين خلودهم.

وقال تعالى: ﴿وَبَشَّرۡنَٰهُ بِإِسۡحَٰقَ نَبِيّٗا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ (الصافات: ١١٢)، فنبياً حال مقدرة لأنّها بعد البشرى، ولو قال: "وهو نبي" لكان المعنى: أنه بشره بإسحاق حين كان إسحاق نبياً، وهو مستحيل فالمسبوقة بالواو لا تكون مقدرة (السامرائي: ٢٦٣/٢).

(المبحث الثالث)

الفصل والوصل عند النحاة:

المطلب الأول: مواضع الفصل

قرّر النحاة أنّ واو الحال تمتنع مع جملة الحال في ستة أمور:

الأولى: الجملة المصدّرة بمضارع مثبت غير مقترن بـ "قد"، ففي هذه الحالة تخلو من الواو وجوباً؛ لشدة شبهه باسم الفاعل، وإذا دخلت عليه (قد) وجبت الواو كما سيأتي.

تقول: "جاء زيدٌ يضحك، وقدم الأمير تقاد الجنائب بين يدي"، ولا يجوز "جاء ويضحك، ولا قدم وتقاد" (الأشموني: ٣٠/٢، والسيوطي: ٢٤٧/٢). "وذلك لأنّ المضارع على وزن اسم الفاعل لفظاً، وبتقديره معنى، فـ "جاءني زيدٌ يركبُ"، بمعنى: جاءني زيد راكباً، ولا سيما وهو يصلح للحال وضعاً، وبين الحالين تناسب، وإن كانا في الحقيقة مختلفين فاستغنى عن الواو" (الإستراباذي: ٨١/٢)، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (البقرة: ١٥).

فقوله :(يعمهون) في موضع نصب حال وامتنعت فيه الواو، والسبب في ذلك أنّ الفعل في تقدير مفرد، كما في "جاءني زيدٌ يُسرعُ"، كان بمنزلة قولك: "جاءني زيدٌ مُسرعاً"، فتُثبتُ مَجيئاً فيه إسْراعٌ، ولهذا قال الجرجاني: "اعلمْ أنَّ كلَّ جملةٍ وقعَتْ حالاً ثم امتنعَتْ منَ "الواو"، فذاك لأَجْل أنَّك عمَدْتَ إلى الفعل الواقعِ في صدرِها فضَمَمْتَه إلى الفعلِ الأَول في إثباتٍ واحدٍ، وكلُّ جملةٍ جاءتْ حالاً، ثم اقتضتْ "الواو"، فذاك لأنكَ مستأنِفٌ بها خَبَراً، وغيرُ قاصدٍ إلى أنْ تَضُمَّها إلى الفعلِ الأولِ في الإثبات" (الجرجاني: ٢١٣). من هذا نفهم أنّ نظم الكلام والمعنى أثّر في امتناع دخول الواو.

الثانية: الواقعة بعدها عاطف، قال السيوطي: "وقد يجب انفراد الضمير، ولا يجوز الإتيان بالواو معه، وذلك في الاسمية إذا عطفت على حالٍ كراهة اجتماع حرفي عطفٍ نحو: "جاء زيد ماشياً أو هو راكب"، لا يجوز أو وهو راكب" قال تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ (الأعراف: ٤). فجملة "أَوْ هُمْ قَائِلُونَ" حال تركت الواو فيها لتشبيه واو الحال بواو العطف ولو أتى بالواو لاجتمعت مع حرف عطف آخر وهو "أو".

وقال الفراء: "وقوله: ﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ واو مضمرة، المعنى أهلكناها فجاءها بأسنا بياتًا أو وهم قائلون، فاستثقلوا نسَقًا عَلَى نَسَق، ولو قيل لكان جائزًا" (الفراء: ٣٧٢/١).

وقال الزمخشري: "قدّر بعض النحويين الواو محذوفة، وردّه الزجاج... والصحيح أنّها إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالًا؛ لاجتماع حرفي عطف، لأنّ واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل" (الزمخشري: ٨٧/٢).

وهذا يذكرنا باختلاف النحاة في الرابط، وأنّ الرابط في جملة الحال قد يكون بالواو وحدها، أو بالضمير وحده، وكل ذلك عائد إلى نظم الكلام الذي هو توخي معاني النحو، وارتباط بعض الكلام ببعض، وفي هذا يقول الجرجاني: "وشبيهٌ بهذا أنك ترى الجُملة قد جاءتْ حالاً بِعقبِ مُفْردٍ فَلَطُفَ مكانُها، ولو أنك أردتَ أن تجعلَها حالاً من غيرِ أن يَتقدَّمَها ذلك المفردُ لم يحسُنْ، مثالُ ذلك قولُ ابنِ الروميّ:

واللهُ يُبقيكَ لنا سَالِماً بُرْداكَ تَبْجيلٌ وتَعْظيمُ

فقولُه: بُرْداك تبجيلٌ في مَوْضِع حالٍ ثانية، ولو أنَّك أسقطتَ "سالماً" من البيت فقلتَ " واللهُ يُبقيكَ برداكَ تبجيلٌ، لم يكن شيئاً" (الجرجاني: ١٦٨).

الثالثة: الجملة الحالية الاسمية المؤكدة لمضمون الجملة قبلها، والسبب في ذلك يرجع إلى المعنى، ومنه قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: ٢)، فجملة "لا ريب فيه" جملة حالية مؤكدة لمضمون الجملة التي قبلها، وكما لا تدخل الواو في التوكيد في نحو: "جاء زيد نفسه" لا تدخل هنا؛ لأنّ المؤكد نفس المؤكد في المعنى. (الأزهري، ٢٠٠٠: ٦١١/١).

الرابعة: الماضي التالي "إلاّ"، نحو: "ما تكلم زيد إلا قال خيراً" (الأشموني: ٣٢/٢؛ والسيوطي: ٢٤٧/٢) ، ومنه قوله تعالى :﴿ وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ (الحجر: ١١)، فجملة "كانوا به يستهزئون"، في محل نصب حال من الضمير في "يأتيهم" ولا يجوز دخول الواو؛ لوجود "إلا"، قبلها.

وجاء في "شرح الكافية": "وإذا كان الماضي بعد "إلّا"، فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو و"قد" أكثر، نحو: "ما لقيته إلّا أكرمني"؛ لأنّ دخول إلّا في الأغلب على الأسماء، فهو بتأويل: إلّا مكرماً لي، فصار كالمضارع المثبت، وقد يجيء مع الواو و"قد"، نحو قولك: "ما لقيته إلّا وقد أكرمني"، ومع الواو وحدها، نحو: "ما لقيته وأكرمني"؛ لأنّ الواو مع إلّا تدخل في خبر المبتدأ فكيف الحال؟، ومثاله: "ما رجل إلا وله نفس أمّارة"، ولم يسمع فيه "قد" من دون الواو نحو: "ما لقيته إلا قد أكرمني " (الإستراباذي: ٨٣/٢).

الخامسة: أن تكون جملة الحال ماضية قبل" أو"، نحو: "لأضربنه ذهب أو مكث" (الأشموني: ٣٢/٢؛ والسيوطي: ٢٤٧/٢)، ومنه قول الشاعر:

كن للخليل نصيراً جارَ أو عدلا ولا تشحّ عليه جادَ أو بَخلا

قوله: "جار أو عدلا، وجاد أو بخلا"، إذ جاءت جملة الحال التي فعلها فعل ماض بعدها "أو" العاطفة، فلا يجوز دخول واو الحال فيها؛ لكون الجملة تحمل معنى الشرط تقديره:" كن نصيراً لخليلك إذا جار وإذا عدلا"، وبما أن الجملة الشرطية لا تقترن بالواو لذلك ساوتها جملة الحال بمنزلتها.

السادسة: الجملة المصدرة بمضارع منفي بـ"لا"، قال الرضي: "إذا انتفى المضارع لزمه الضمير، كما يلزم المضارع المثبت، على ما ذهب إليه النحاة، والأغلب تجرده عن الواو كالمثبت، لأنّ معنى: "جاءني زيد لا يركب"، أي: غير راكب، فهو واقع موقع المفرد، ودخول "لا" لا يغير الكلام في الأغلب عمّا كان عليه لكثرة استعمالها...لكن مصاحبة المضارع المصدر بـ"لا" للواو، أكثر من مصاحبة المجرد لها، إذ ليس الحال في الحقيقة، في نحو: "لا يركب"، مشابهاً للمفرد لفظاً ومعنىً كما تشابه في نحو: "يركب"؛ لأنّ الحال في الأول: انتفاء الصفة، فـ"لا" مع الجملة، هو الحال" (الأستراباذي: ٨٢/٢).

لتوضيح ذلك أكثر إنّ "لا" قد أثرت في الجملة المصدرة بالمضارع "يركب" أما في حال عدم وجودها يكون يركب مثل: "راكباً"، وهذا لا يصحب الواو، فلا يصح: "جاء زيد وراكباً"، فعند مجيء "لا" مع المضارع يكون غير مشابهٍ المفرد لفظاً ومعنىً.

والمقصود من كلامه أنه يجوز دخول الواو على المضارع المنفي بـ "لا"، وهذا خلاف ما قاله آنفاً عن النحاة. وقد قال ابن مالك خلاف ذلك، قال: "وقد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفي بـ"لا" فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر، من هذا قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ (البقرة: ١١٩)، وقوله: ﴿فَٱسۡتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ (يونس: ٨٩)، بتخفيف النون، والتقدير: وأنت لا تسأل عن أصحاب الجحيم، واستقيما وأنتما لا تتبعان" (ابن مالك: ٢٨١، ٢٨٢)، وكذا نصّ على ذلك الأشموني، والذي يظهر لي أنّ هذا هو الأصح وكلام الرضي فيه نظر، فمن الأدلة على عدم دخول الواو

والحالةَ هذه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ (المائدة: ٨٤)، وقوله تعالى: ﴿ مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ (النمل: ٢٠)، فجملة: "لا أرى الهدهد"، في محل نصب حال ولا يجوز دخول الواو؛ لأن فعلها مضارع منفي بـ"لا"، ومنه قوله (الأشموني: ٣٣/٢):

ولو أنّ قوماً لارتفاع قبيلةٍ دخلوا السماءَ دخلتها لا أحجب

لذا رأيت أن أضع هذه المسألة مع المواضع التي يمتنع فيه الواو، وإن كانت موضع خلاف.

المطلب الثاني: مواضع وجوب الواو

تجب الواو في المواضع الآتية:

الأول: أن تكون الجملة الحالية مصدرة بضمير صاحبها، قال الرضي: "إن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال، وجب الواو نحو: "جاءني زيد وهو راكب"؛ ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد، سواء، إذ المعنى: "جاءني زيد راكباً"؛ فصدرت بالواو إيذاناً من أول الأمر بكون الحال جملة، وإن أردت معنى المفرد" (الأستراباذي: ٧٧/٢).

من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ ﴾ (الكهف: ٣٥)، فجملة "وهو ظالم لنفسه" في موضع نصب حال والواو واجبة بهذا الموضع؛ لأنّ الجملة مصدرة بضمير صاحبها "هو".

وقد تأتي بغير الواو، فتكون الواو فيها مقدرة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ (الأعراف: ٤).

وإنما حذفت الواو في قوله تعالى:" **أَوْ هُمْ قَائِلُونَ**"، "استثقالاً؛ لاجتماع حرفي عطف؛ لأنّ واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل، فقولك: جاءني رجلاً آجلاً، أو هو فارس، كلام فصيح واردٌ على حده، وأما: جاءني زيد هو فارس، فخبيث" (الزمخشري: ٨٧).

قول الزمخشري: "واو الحال هي واو العطف"، فيه نظر، إذ إنّ واو الحال لها مزية على واو العطف، ففي قولنا: جاء زيد وهو يركب، غير جائز أن تكون الواو فيه للعطف؛ لأنّ العطف فيه قبيح، غير فصيح، إذ لا يكون العطف بين متغايرين، والفصيح أن تكون الواو حالية.

الثاني: أن تكون جملة الحال اسمية مجردة من ضمير يربطها بصاحبها (الأشموني: ٣٨/٢)، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّآ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ ﴾ (يوسف: ١٤)، فجملة: "ونحن عصبة" في موضع نصب حال، ولا يستغنى عن واو الحال فيها؛ لأنّها خالية من ضمير يربطها بصاحبها وهو الواو في قوله: "قالوا". ومنه قوله تعالى: ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾ (الأنفال: ٥). ومنه قول امرئ القيس (الكندي (٢٠١١): ٣٣):

وقد أغتدي والطيرُ في وكَناتِها بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هَيكلِ

قوله: "والطير في وكناتها"، في محل نصب حال، والواو واجبة؛ لأنّ الجملة خالية من ضمير يربطها بصاحبها الضمير المستتر في قوله: "أغتدي".

الثالث: أن تكون جملة الحال مصدرة بماضٍ ليس قبلها "إلّا"، ولا بعدها "أو" خالية من ضمير صاحبها (الأشموني: ٣٦/٢؛ والسيوطي: ٢٥٢/٢)، نحو: "جاء زيد وقد طلعت الشمس"، فليس في الجملة ضمير يربطها بصاحبها "زيد"، فوجب الواو.

الرابع: في المضارع المثبت إذا اقترن بـ"قد"، "تلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بـ "قد" (الأشموني: ٣٦/٢)، نحو قوله تعالى:﴿ يَٰقَوۡمِ لِمَ تُؤۡذُونَنِي وَقَد تَّعۡلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡۖ ﴾ (الصف: ٥)، قوله: "وقد تعلمون أنّي رسول الله إليكم" حال والواو واجبة فيه؛ لأنّ المضارع مقترن بـ "قد" التي أثرت في وجود الواو، إذ جملة الحال مؤكدة لإنكار الإيذاء ونفي سببه و"قَدْ" لتحقيق العلم لا للتقليل ولا للتقريب لعدم مناسبة ذلك للمقام، وصيغة المضارع للدلالة على الاستمرار، أي والحال أنّكم تعلمون علمًا قطعيًا مستمرًا (الآلوسي، ١٤١٥هـ: ٢٧٩/١٤)، ولو سقطت الواو لتغير المعنى.

تلك هي المواضع التي تجب فيها الواو، وضابطه "أنّه متى خلت الجملة عن رابط فلا بدّ من الواو لتكون رابطة كما يربط الضمير" (ابن كيكلدي: ١٥٩/١).

المطلب الثالث: ترجيح وجود الواو

يترجح دخول الواو فيما يلي:

أولاً: الجملة المصدرة بـ" ليس"، فحكمها "وإن كانت فعلية، حكم الاسمية، في أنّ اجتماع الواو والضمير، أو انفراد الواو، أكثر من انفراد الضمير، لأنّ "ليس" لمجرد النفي على الأصح، ولا تدل على الزمان، فهي كحرف نفي داخل على الاسمية، فالاسمية معها باقية على اسميتها" (الأستراباذي: ٨٠/٢– ٨٢؛ وابن مالك،٢٨٠/٢، والسيوطي،٢٥٠/٢).

قال تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلۡخَبِيثَ مِنۡهُ تُنفِقُونَ وَلَسۡتُم بِـَٔاخِذِيهِ ﴾ (البقرة: ٢٦٧)، ومنه قول امرئ القيس (الكندي (٢٠١١): ١٢):

تَسَلَّتْ عَماياتُ الرِّجالِ عنِ الصِّبَا ولَيسَ فؤادِيْ عنْ هَواها بمُنسَلِ

فجملة "ولستم بآخذيه"، و "وليس فؤادي..." في محل نصب حال، ويجوز دخول الواو وعدمه، ولكن الأول هو الراجح؛ والحقيقة أنّ ذلك يتعلق بنظم الكلام وحسن تأليفه؛ قال الجرجاني: " وممّا يجيءُ بالواو في الأكثرِ الأَشْيع، ثم يَأتي في مواضعَ بغيرِ "الواو" فَيُلطُفُ مكانُه ويَدلُّ على البلاغة، الجملةُ قد دَخلَها "ليس" تقول: "أتاني وليس عليه ثوبٌ" و "رأيته وليس معه غيرُه"، فهذا هوَ المعروفُ المُسْتعمَل، ثم جاءَ بغيرِ "الواو" فكانَ من الحُسْن على ما ترى، وهو قول الأعرابي:

لَـــنا فتى وحبَّذَا الافْـــــتَاءُ تَعْرِفُهُ الأَرسانُ والـــــدِّلاءُ

إذا جَرىَ في كفِّه الرِّشـــاءُ خُلِّى القَلِيبَ ليس فيه ماءُ" (الجرجاني: ٢١)

ثانياً: الجملة المصدرة بماضٍ لفظاً، وليس قبله "إلّا"، ولا بعده "أو"، المتضمنة ضمير صاحب الحال فالأكثر أن يكون الفعل فيها مصحوباً بـ"الواو" "وقد" كقوله تعالى: ﴿ أَفَتَطۡمَعُونَ أَن يُؤۡمِنُواْ لَكُمۡ وَقَدۡ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۡ﴾ (البقرة: ٧٥). فقوله: "وقد كان فريق منهم..."، حال، وقد ترجح دخول الواو؛ لأنّ الجملة مصدرة بماضٍ لفظاً، وليس قبله "إلّا"، ولا بعده "أو". ومنه قول زهير بن أبي سلمى (المزني: ١٤٠):

كأنّي وقد خلّفتُ تسعين حجةً خلعتُ بها عن مِنكبي ردائيا

واجتماع الضمير مع الواو وحدها، أكثر من اجتماعه مع "قد" وحدها (ابن مالك: ٢٨٤/٢– ٢٨٦). كقوله تعالى: ﴿ كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا﴾ (البقرة: ٢٨).

ثالثاً: الجملة الاسمية التي ليس المبتدأ فيها، ضمير صاحب الحال.

عرفنا مما سبق أن المبتدأ إذا كان ضمير صاحب الحال، وجب الواو مع الضمير، كذلك وتجب الواو في الاسمية الخالية من ضمير صاحبها، وجاء في "شرح الكافية": "وإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال، نُظِر: فإن كان الضمير فيما صدر به الجملة، سواء كان مبتدأ، نحو:" جاءني زيد يدُه على رأسه"، أو خبراً، نحو قوله (ابن برد، ١٩٩٧م: ٣/٧٣):

خرجت مع البازي، عليَّ سوادُ

فلا يحكم بضعفه مجرداً عن الواو؛ وذلك لكون الرابط في أول الجملة وإن لم يكن مصدراً؛ بل نقول: هو أقل من اجتماع الواو والضمير، وانفراد الواو، وإن كان الضمير في آخر الجملة، فلا شك في ضعفه وقلته" (الأستراباذي: ٢/٧٨)، كقوله (ابن قتيبة: ٣٥٩، وابن دريد، ١٩٧٨: ٣/١٢٦٢، والبغدادي، ١٩٨٦م: ٣/٢٣٣):

نَصَفَ النهار: الماءُ غامرُه ورفيقه بالغيب لا يدري

قوله: "الماء غامره" جملة حالية من غير الواو، حكم عليها بالضعف؛ لأنّ الضمير في آخر الجملة، فدخول الواو في مثل هذا أولى وأرجح كما لو كان الضمير أول الجملة.

وذكر ابن مالك خلاف ذلك بقوله: "إنّ إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو؛ لأنّ إفراد الضمير وجد في الحال وشبهها وهما الخبر والنعت، وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلا في الحال، فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو" (ابن مالك: ٢/٨٢).

وكنا قد عرفنا أن الأصل في الربط الضمير فكيف يحكم عليه بالضعف منفرداً من غير الواو؟ لذا يمكن أن يقال: إن هذا الرأي أصح من الأول، ولكلٍ رأيه.

المطلب الرابع: تساوي الأمرين من غير ترجيح

يجوز دخول الواو، وتركها من غير ترجيح، في "الفعل الماضي إذا اقترن بـ"قد"، و الفعل المضارع إذا دخل عليه نافٍ ووقع كل واحد منهما حالاً كنت مخيراً في الإتيان بواو الحال وتركها تقول: "جاء زيد قد علاه الشيب"، وإن شئت قلت: "وقد علاه الشيب"، وذلك أن "قد" تقرب الماضي من الحال، وتلحقه بحكمه وهذه واو الحال؛ ولأنه بدخول "قد" أشبه الجملة الاسمية من حيث إنّ الجزء الأول من الجملة ليس فعلاً، وكذلك الفعل المضارع إذا دخل عليه النافي جاز دخول الواو عليه وتركها لما ذكرناه من شبهها بالجملة الاسمية من صار أول جزء منها غير فعل قال الله تعالى:﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ (يونس: ٨٩)، بتخفيف النون وكسرها، فقوله: "لا تتبعان" في موضع الحال فهو مرفوع والنون علامة الرفع، وليس بنهي لثبوت النون فيه، ولا تكون نون التأكيد؛ لأنّ نون التأكيد الخفيفة لا تدخل فعل الاثنين عند البصريين، والتقدير: فاستقيما غير متبعين، وقال تعالى: ﴿فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴾ (طه: ٧٧)، فقوله: "لا تخاف دركاً ولا تخشى" في موضع الحال؛ فأتى بالواو في موضع، ولم يأتِ بها في موضع فإذا أتى بها فلشبه الجملة الفعلية بالاسمية لمكان حرف النفي، ومَن لم يأتِ بها؛ فلأنه فعل مضارع" (ابن يعيش:١/٣٩٨_٣٩٩).

من هذا نفهم أن الفعل المضارع المنفي بلا، لا يمتنع معه دخول الواو مع إننا قد أثبتنا فيما مضى من مواضع الفصل، فهو موضع خلاف كالمنفي بما و لم، فابن مالك يقدر مبتدأ محذوفاً قبله والجملة الفعلية خبراً عنه، بينما ذكر الرضي أنّ الأغلب فيه تجرده عن الواو كالمثبت.

المطلب الخامس: الخلاف في الفعل الماضي والمضارع

اختلف النحاة في "قد" مع الفعل الماضي، بل في مجيء الفعل نفسه حالاً، كما اختلفوا أيضاً في المضارع المنفي بـ"لم"، أو بـ"لا".

أما الماضي ففيه خلاف، مذهب الكوفيين والأخفش أنّه يجوز عندهم أن يقع الفعل الماضي حالاً من غير أن تدخل عليه "قد"، ودليلهم في ذلك النقل والقياس، فاستدلوا في قوله تعالى: ﴿ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾ **(النساء: ٩٠)**، فلم يقدروا "قد" قبل الماضي، واحتجوا أيضاً بقول الشاعر (الأصفهاني ١٦٩/٥، ١٧٠، والسكري، ١٩٦٥: ٩٥٧/٢):

إنّي لتَعْرونِي لذِكراكِ هِزّةٌ كما انتفضَ العُصفورُ بلّلهُ القطرُ

قوله: "بلّله القطر" جملة حالية فعلها ماضٍ، هذا من جهة النقل، وأما من ناحية القياس، فيرون أن الماضي إذا جاز أن يقع صفة للنكرة فجائز أن يقع حالاً، وإذا جاز أن يقع الماضي للمستقبل جاز أن يقع حالاً، كما في قوله تعالى: ﴿ إِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ﴾ (المائدة: ١١)، فالفعل الماضي "قال" للمستقبل بمعنى: يقول (الأنباري، ٢٠٠٣م: ٢٠٦/١).

وأما البصريون فلا يجيزون أن يقع الفعل الماضي حالاً إلا إذا كانت قبله "قد" ظاهرة أو مقدرة؛ لأنّ الماضي لا يدل على الحال، وقدروا "قد" هنا ليقربوا زمنه من الحال، وردّوا على أدلة الكوفيين بأن لا حجة لهم فيها (الأنباري: ٢٠٦/١_٢٠٩)

والراجح ما ذهب إليه الكوفيون؛ لكثرة الأدلة الواردة، ثمّ ألم يقع الفعل المضارع المنفي بـ"لم"، حالاً، ومعناه الماضي؟، بل إنّ واو الحال نفسها تأتي بمعنى الماضي، فكيف لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً ؟.

وقد أصاب أبو حيان حينما قال: "والصَّحيح جواز وقوع الماضي حَالًا بِدُونِ (قد)، ولا يحتاج لتقديرها، لكثرة ورود ذلك، وتأويل الكثير ضَعيف جدًا؛ لأنَّا إنَّما نَبني المقاييس العربيَّة على وجود الكثرة" وهذا مذهب الْأَخْفَش" (أبو حيان: ١٨٩/٩، والسيوطي: ٣٢٦/٢)

وأما القول بأن "قد" تقرب الفعل من الحال فهذا مردود بقول ابن مالك: "إنّ هذا الكلام لا حجة عليه، فإن قيل: إن "قد" تدل على التقريب قلنا: دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياقُ الكلام في مثل قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَجۡتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ ﴾ (يوسف: ٦)، بل كما استغنى عن تقدير "قد" مع الماضي القريب الوقوع إذا وقع نعتاً أو خبراً" (ابن مالك: ٢٨٦،٢٨٧).

وردّ على الزمخشري عندما تحدث عن قوله تعالى: ﴿ كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾ (البقرة: ٢٨)، إذ قال: "والواو في قوله وَكُنْتُمْ أَمْواتاً للحال. فإن قلت: فكيف صحّ أن يكون حالاً وهو ماضٍ، ولا يقال جئت وقام الأمير، ولكن وقد قام، لا أن يضمر قد؟ قلت: لم تدخل الواو على: (كُنْتُمْ أَمْواتاً) وحده، ولكن على جملة قوله: (كُنْتُمْ أَمْواتاً) إلى (تُرْجَعُونَ)، كأنّه قيل: كيف تكفرون بالله وقصتكم هذه وحالكم أنكم كنتم أمواتا... فإن قلت:

بعض القصة ماضٍ وبعضها مستقبل، والماضي والمستقبل كلاهما لا يصح أن يقعا حالا حتى يكون فعلاً حاضرًا وقت وجود ما هو حال عنه، فما الحاضر الذي وقع حالًا؟ قلت: هو العلم بالقصة، كأنه قيل: كيف تكفرون وأنتم عالمون بهذه القصة بأولها وآخرها. فإن قلت:

فقد آل المعنى إلى قولك: على أي حال تكفرون في حال علمكم بهذه القصة فما وجه صحته؟ قلت: قد ذكرنا أنّ معنى الاستفهام في «كيف» الإنكار. وأنّ إنكار الحال متضمن لإنكار الذات على سبيل الكناية، فكأنه قيل: ما أعجب كفركم مع علمكم بحالكم هذه!" (الزمخشري: ١٢٢/١).

فردّ عليه ابن مالك بقوله: "حاصل كلام الزمخشري أن وقوع الفعل الماضي لفظاً ومعنى حالاً جائز لكن بشرط تقدم قد عليه ظاهرة أو مقدرة، وقد تقدم الرد على من اشترط ذلك" (ابن مالك: ٢٨٦/٢، ٢٨٧).

أما الفعل المضارع المنفي بـ"ما"، أو "لم" فقد اختلف فيه النحويون أيضاً في جواز دخول الواو، وعدم دخولها، فقد جاء في "شرح الكافية": "إذا انتفى الفعل المضارع بلفظ "ما" لم تدخله الواو؛ لأن المضارع المجرد يصلح فكيف لا، إذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو" ما"، فعلى هذا ينبغي أن يلزمه الضمير" (الأستراباذي: ٨٢/٢، والأشموني، ٣٥/٢).

وجاء في "همع الهوامع" خلافه إذ قيل: "والمنفي بـ"ما"، فيه الوجهان أيضاً نحو: جاء زيد وما يضحك، أو ما يضحك" (السيوطي: ٢٥١/٢). فمثال الخالي من الواو، قول الشاعر (الأشموني،٣٥/٢؛ والأزهري:٦١٢/١):

عهدتُك ما تصبُو وفيك شبيبة فما لكَ بعد الشيبِ صبّا متيما

ولم أجده مقروناً بالواو، وهذا ما يدلّ على الامتناع.

وأما المضارع المنفي بـ"لم"، فجاء في شرح "التسهيل": "إن كانت الجملة مصدرة بمضارع منفي بـ"لم" جاز فيها ما يجوز في الاسمية من إفراد الضمير، كقوله تعالى: ﴿ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ وَٱتَّبَعُواْ رِضۡوَٰنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ عَظِيمٍ ﴾ (آل عمران: ١٧٤)، وكقول امرئ القيس (الكندي: ٦٦):

فأدْركَ لم يجهدْ ولم يئنِ شأوه يَمرُّ كخذروفِ الوليد المثقبِ

ومن اجتماع الواو مع الضمير، قال تعالى: ﴿ أَوۡ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمۡ يُوحَ إِلَيۡهِ ﴾ (الأنعام: ٩٣)، وكقول كعب بن زهير (السكريّ: ٢٠):

لا تأخذنّي بأقوالِ الوشاةِ ولم أُذنبْ ولو كثُرتْ فيَّ الأقاويلُ

ونقل قولاً لابن خروف قال فيه: "فإن كانت ماضية معنى لا لفظاً احتاجت إلى الواو، كان فيها الضمير أو لم يكن، والمستعمل خلاف ما قال، والمنفي بـ "لمّا" كالمنفي بـ "لم" في القياس، إلا أنّي لم أجده مستعملاً إلا بالواو" (ابن مالك: ٢٨٤/٢)، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ﴾ (البقرة: ٢١٤).

وذكر الرضي قولاً: هو أنّ "المضارع المنفي بـ" لم"، لا بد فيه من الواو، كان مع الضمير أو لا؛ ولعل ذلك لأن نحو "لم يضرب" ماضٍ معنى، فكما أن "ضرب"، لمناقضته للحال ظاهراً، احتاج إلى "قد" المقربة من الحال، لفظاً وتقديراً، كذلك "لم يضرب"، يحتاج إلى الواو التي هي علامة الحالية، لمّا لم يصلح معه "قد"؛ لأن "قد" لتحقيق الحصول و"لم" للنفي" (الأستراباذي: ٨٢/٢).

والمستعمل خلاف ما قاله: من لزوم الواو في المنفي بـ"لم"، لما سبق من الآيات والشواهد الشعرية الدالة على جواز الأمرين فيه.

الخاتمة:

الحمد لله على آلائه التي لا تحصى، ومنها إنعامه عليّ بإتمام هذا البحث، وفي ختامه يمكنني أن أقدم خُلاصة موجزة لأهم النتائج التي توصلت إليها، وهي:

١- خضوع الجملة الحالية في شكلها وبنيتها لنظم الكلام وحسن تأليفه، وما يقتضيه السياق، لا سيما واو الحال وجودًا وعدماً.

٢- تعدد أشكال الجملة الحالية وتنوع صورها في القرآن الكريم.

٣- يؤدي وجود واو الحال وعدمه وظيفة دلالية لبنية الجملة الحالية.

٤- الاختلاف في التوجيه الإعرابي يؤدي إلى الحكم على تركيب الجملة بكونها حالية أو لا.

٥- وألطف من ذلك أنّ المعاني لها أثر في شكل الجملة الحالية، إذ المعاني المقصودة يكون لها أثر على وجود الواو في الكلام، كما في آية سورة الزمر وجودًا وعدمًا.

٦- ظهر لنا من خلال البحث أنّ بعض الأدوات لا تتفق مع بعضها في جملة الحال؛ لاختلاف معانيها النحوية.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الآلوسيّ (١٩٩٤) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط/١، بيروت دار الكتب العلمية.

أبو حيان (١٩٩٩)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل (د ط)، بيروت دار الفكر.

أبو حيان (د.ت)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط/١ دمشق دار القلم (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.

الأزهري (٢٠٠٠) شرح التصريح على التوضيح، ط/١، لبنان دار الكتب العلمية.

الإستراباذي (د.ت)، شرح الكافية، تحقيق: أحمد السيد أحمد، القاهرة المكتبة التوفيقية.

الأشمونيّ (د.ت)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له: حسن حمد، إشراف إميل بديع يعقوب، لبنان دار الكتب العلمية.

الأصفهانيّ (١٩٨٦)، الأغاني تحقيق: الأستاذ عبد الأمير علي مهنا، والأستاذ سمير جابر، ط/١ لبنان دار الفكر.

الأنباري (٢٠٠٣)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، ط/١ المكتبة العصرية.

ابن دريد (١٩٧٨) جمهرة اللغة، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، ط/١ بيروت دار العلم للملايين.

ابن السراج، الأصول في النحو (د.ت)، تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، لبنان مؤسسة الرسالة.

ابن السكيت، إصلاح المنطق (٢٠٠٢)، تحقيق: محمد مرعب، ط/١، دار إحياء التراث العربي.

ابن سيده (١٩٧٨)، المخصص، بيروت دار الفكر.

ابن عاشور (د.ت)، التحرير والتنوير، دار سحنون– تونس.

ابن عبد ربه (١٩٨٣)، العقد الفريد، تحقيق: مفيد قميحة ط/١، بيروت دار الكتب العلمية.

ابن عصفور (د.ت) شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح.

ابن عقيل (١٩٧٤)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/١٦، بيروت دار الفكر.

ابن قتيبة الدينوري (د.ت)، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدّاليّ، لبنان مؤسسة الرسالة.

ابن قتيبة (٢٠٠٢)، الشعر والشعراء، القاهرة دار الحديث.

ابن كيكلديّ (١٩٩٠)، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط/١، عمان دار البشير.

ابن مالك (د.ت)، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، لبنان دار الكتب العلمية.

ابن منظور (د.ت)، لسان العرب، بيروت دار الفكر.

ابن هشام (د.ت)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: حسن حمد، لبنان دار الكتب العلمية.

ابن يعيش (د.ت) شرح المفصّل، تحقيق: د أحمد السيد أحمد، القاهرة المكتبة التوفيقية.

بشار بن برد (١٩٩٧)، ديوان بشار بن برد، قدم له وشرحه، د. صلاح الدين الهواري، الطبعة الأخيرة بيروت مكتبة الهلال.

البغداديّ (١٩٨٦)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط/١، القاهرة مكتبة الخانجي.

الجرجانيّ (١٩٩٢)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، ط/٣ جدة دار المدني، وبيروت المكتبة العصرية.

الخازن (١٩٧٩) تفسير الخازن، (د ط) لبنان دار الفكر.

الخطيب الشربيني (١٨٦٩)، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، القاهرة مطبعة بولاق.

الرازيّ (١٩٩٩)، تفسير الفخر الرازيّ، ط/٣، بيروت دار إحياء التراث العربي.

الزمخشريّ (١٩٨٦)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط/٣، بيروت دار الكتاب العربي.

الزمخشريّ (١٩٩٣)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د.علي بو ملحم، ط/١، بيروت مكتبة الهلال.

زهير بن أبي سلمى (١٩٨٨)، ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وضبطه وقدّم له الأستاذ علي حسن فاعور، ط/١ لبنان دار الكتب العلمية.

السامرائيّ (٢٠٠٣)، معاني النحو، ط/٢، مصر شركة العاتك لصناعة الكتب.

السكاكيّ (١٩٨٧)، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط/٢، لبنان دار الكتب العلمية.

السكريّ (١٩٦٥)، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، دار العروبة.

السكريّ (د.ت)، شرح ديوان كعب بن زهير، مراجعة نخبة من الأدباء، بيروت دار القاموس الحديث.

سيبويه (د.ت) الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت دار الجيل.

السيوطي (د.ت) الفرائد الجديدة، السيوطي، تحقيق: الشيخ عبد الكريم المدرس، ط/١ العراق وزارة الأوقاف.

السيوطي (١٩٩٨)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط/١، لبنان دار الكتب العلمية.

الشنتمريّ (١٩٩٣)، شرح ديوان علقمة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د.حنّا نصر الحي، ط/١، بيروت دار الكتاب العربي.

العبسيّ (د.ت)، ديوان عنترة بن شداد، بيروت دار الفكر.

العكبريّ (١٩٧٩)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

الفراء (د.ت)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ط/١، مصر دار المصرية.

القرطبي (١٩٦٤)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البرد وني، وإبراهيم أطفيش، ط/٢ القاهرة دار الكتب المصرية.

القزوينيّ (د.ت)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط/٣، بيروت دار الجيل.

الكندي (٢٠١١)، ديوان امرئ القيس، شرح وتعليق د. محمد الإسكندري، نهاد رزوق، لبنان دار الكتاب العربي.